



بيان عن اجتماع مجلس الحكومة
المنعقد بتاريخ 25 من ذي القعدة 1436 (10 سبتمبر 2015)

*

I- درس المجلس مشاريع النصوص القانونية والاتفاق الدولي التالي بيانها:

مشروع قانون:

مشروع قانون رقم 14-19 يتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمرشدين في الاستثمار المالي.
تمت المصادقة على هذا المشروع.

مشاريع مراسيم:

1. مشروع مرسوم رقم 2-15-556 بتحديد عدد المجالس الجهوية للحسابات وتسميتها ومقارها ودوائر اختصاصها.
تمت المصادقة على هذا المشروع.

2. مشروع مرسوم رقم 2-15-694 بتطبيق مقتضيات المادتين 4 و6 من القانون رقم 14-63 المتعلق بالملكيات والموجودات المنشأة بالخارج من لدن المغاربة المقيمين بالخارج الذين يقومون بتحويل إقامتهم الجبائية إلى المغرب.
تمت المصادقة على هذا المشروع.

3. مشروع مرسوم رقم 2-14-867 يتعلق باللجنة الوطنية للطلبات العمومية.

تمت المصادقة على هذا المشروع

مع الأخذ بعين الاعتبار بعض الملاحظات المثارة بشأنه بعد دراستها والبحث فيها.

اتفاق دولي:

اتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية السنغال،
موقع بدار في 21 ماي 2015.

- مشروع قانون رقم 15-55 يوافق بموجبه على الاتفاق المذكور أعلاه.
تمت المصادقة عليها.

II- تطبيقا لأحكام الفصل 92 من الدستور، وافق المجلس على مقترحات التعيين في مناصب عليا. ويتعلق الأمر بـ:

1. رئيس جامعة محمد الأول بوجدة،
2. الكاتبة العامة لوزارة السكنى وسياسة المدينة،
3. مدير الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي،
4. المفتش العام للوزارة المنتدبة لدى وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء،
5. مدير الموانئ والملك العمومي البحري بوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك،
6. مدير الملاحة الجوية المدنية بوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك،
7. مدير تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية بوزارة الفلاحة والصيد البحري،
8. مدير المدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين بسلا،
9. عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس،
10. مدير المدرسة العليا للتكنولوجيا بخنيفرة - جامعة مولاي إسماعيل بمكناس.